الأمم المتحدة

A/73/328–S/2018/592

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٢٩ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) و (ح) و (ط) و (ي) و (ك) و (ل) و (م) و (ن) و (س) و (ع) و (ف) و (ص) و (ق) و (ر) و (ش) و (ت) و (ث) و (خ) و (ذ) و (ض) من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى:

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

* A/73/150.

190918 130918 18-13620 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود

التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

تقرير الأمين العام

موجز

يظل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى أمرا أساسيا لصون السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. ويستجيب هذا التقرير الموحد، الذي أُعد وفقا للفقرة ٤(١) من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨، لعدد من قرارات الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. ويُقدم التقرير أيضا إلى مجلس

الأمن عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) والبيان الرئاسي الصادر في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/PRST/2013/12). ويغطي الفترة الممتدة منذ صدور التقرير السابق في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ (A/71/160-S/2016/621).

وتقدم الأنشطة والإنجازات المبينة في هذا التقرير بيانا عمليا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، بسبل منها التشاور المنتظم والإجراءات المنسقة على المستويين الاستراتيجي والعملياتي. ووفقا لما ورد في التقرير، لا تزال هناك فرص لتوطيد التعاون الوثيق، لا سيما في الميدان.

وستواصل الأمم المتحدة تعميق ترتيبات التعاون القائمة، واستكشاف فرص لإقامة ترتيبات جديدة، حسب الاقتضاء، مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة، لتعزيز النهوض بالرؤية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لصالح الشعوب المكلفة منظماتنا بصفة جماعية بخدمتها.

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرارَي الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى المعنية، المتخذين خلال الدورتين الحادية والسبعين والثانية والسبعين للجمعية العامة، واللذين طلبت فيهما الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذين القرارين خلال الدورة الثالثة والسبعين.

٢ – وطلب مجلس الأمن في قراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨) إلى الأمين العام أن يدرج في التقارير التي يقدمها بانتظام إلى المجلس تقييما للتقدم المحرز في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في بيانه الرئاسي المؤرخ ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/PRST/2013/12)، أن يدرج في التقرير المقبل من تقاريره التي يقدمها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة كل سنتين عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى توصيات بخصوص سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية. ولذلك، يُقدم هذا التقرير أيضا إلى مجلس الأمن.

٣ – ويغطي هذا التقرير الموحد، الذي أعد وفقا للفقرة ٤ (١) من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨، الفترة الممتدة منذ صدور التقرير السابق من هذه التقارير في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ (A/71/160-S/2016/621). ويصف بعض الأنشطة الرئيسية والإنجازات التي تحققت تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ويسلط الضوء على مجالات تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وفي عالم نواجه فيه تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد ولا يمكن التنبؤ بها، يكتسي التعاون المتعدد الأطراف، أو ”شبكة تعددية الأطراف“، على نطاق منظماتنا، أهمية متجددة، ويوفر مجموعة من الفرص.

ثانيا – التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

الاتحاد الأفريقي

٤ – إظهارا للأولوية القصوى التي توليها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لعلاقتهما، عززت المنظمتان تعاونهما على جبهات متعددة، بسبل منها زيادة التبادل المنتظم للمعلومات والمشاورات والعمل المنسق. وعُقد المؤتمر السنوي الأول للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهو آلية استشارية تجمع رئيسي الأمانتين المعنيتين، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وعقد المؤتمر السنوي الثاني في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨ في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وبالإضافة إلى ذلك، قمت بحضور الدورتين العاديتين الثامنة والعشرين والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي، اللتين عقدتا في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨ على التوالي، في حين حضرت نائبة الأمين العام الدورتين التاسعة والعشرين والحادية والثلاثين، المعقودتين في تموز/يوليه ٢٠١٧ في أديس أبابا وفي تموز/يوليه ٢٠١٨ في نواكشوط، على التوالي. وشارك أيضا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي عقدته في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في نيويورك مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، وهو مشاورة تعقد مرة كل سنتين بشأن المسائل الاستراتيجية الرئيسية في مجال السلام والأمن.

٥ - وتوافقنا، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وأنا، على إيلاء الأولوية لإقامة شراكة شاملة واستراتيجية تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل والتضامن، وقمنا بتوقيع اتفاقين إطاريين وبدأنا في تنفيذهما لتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون وتدعيمه وهما: الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الموقَّع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويهدف هذان الإطاران إلى تعزيز توطيد التعاون والتنسيق بين منظمتينا.

٦ - وفي سياق دعم الأمم المتحدة لإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، قام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لدى الأمم المتحدة بتعزيز أنشطة الدعوة والاستشارات على الصعيد العالمي في مجال السياسات، من أجل حشد الدعم للأولويات الاستراتيجية في أفريقيا. وخلال المناسبة السنوية لأسبوع أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، دخلت منظومة الأمم المتحدة في شراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية لعقد سلسلة من مناسبات الدعوة الرفيعة المستوى بشأن موضوع ”تقديم الدعم لأفريقيا متكاملة تنعم بالازدهار والسلام وتركز على الإنسان: في سبيل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“.

٧ - وعلى نطاق أوسع، واصلت منظومة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى توفير الموارد اللازمة لدعم تنفيذ الإطار. ووفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما متعدد الأوجه للعديد من المبادرات والأنشطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الحوار السنوي الرفيع المستوى بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة في أفريقيا، واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا. وقدم البرنامج الإنمائي أيضا الدعم لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تعزيز آلياته وهياكله، ولا سيما الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، من خلال صياغة وإقرار الخطة الاستراتيجية للآلية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وإلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهيئاتها الإدارية، عن طريق توفير خدمات خبير اقتصادي أقدم، وتقديم الدعم السياساتي.

٨ - وتواصل منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل معا للمضي قدما بالأولوية المشتركة المتمثلة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة ألمانيا شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي تعمل بمثابة منبر لتعزيز الدور القيادي للمرأة في إحداث تحول في أفريقيا، مع التركيز على الحوكمة والسلام والاستقرار. وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في نواكشوط في ٢٠١٨، أطلقت الشبكة صندوق القيادات النسائية الأفريقية لدعم المبادرات التي تقودها المرأة وصاحبات الأعمال الحرة في جميع أنحاء القارة. وأوفدت الأمم المتحدة، بقيادة نائبة الأمين العام وبالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، بعثتين مشتركتين رفيعتي المستوى إلى أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٧ وتموز/يوليه ٢٠١٨، ركزتا على دور المرأة في السلام والأمن والتنمية. وتلت البعثتان إحاطات إعلامية مشتركة إلى مجلس الأمن.

٩ - وتسهم أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في تعزيز الدعم والتنسيق والاتساق والتآزر فيما بين أصحاب المصلحة في مجال الأولويات الأفريقية. ولعبت الآلية دورا داعما رئيسيا في إنجازات الاتحاد الأفريقي الأخيرة من قبيل اعتماد البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار، إلى جانب مشروع

خريطة الطريق لتنفيذه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ وإطلاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ والتوقيع على اتفاق بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨. وقدمت الآلية أيضا الدعم لمبادرات الاتحاد الأفريقي من أجل تمويل برامجه الخاصة، ولا سيما فرض ضريبة بنسبة ٠,٢ في المائة على السلع المستوردة من خارج القارة. وشكلت الدورة التاسعة عشرة للآلية التي عقدت في أديس أبابا في ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠١٨، فرصة للمشاركة في المناقشات الاستراتيجية بشأن السبل الكفيلة بدعم الاتحاد الأفريقي في مكافحته للفساد.

١٠ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا، بوصفها أمانة الآلية، مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل المضي قدما في الخطط القطاعية للاتحاد الأفريقي، من قبيل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والرؤية الأفريقية للتعدين، وخطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، في جملة أمور.

١١ - وفيما يتعلق بأولويات السلام والأمن، كثفت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التعاون بينهما، على النحو المبين في تقريري السنوي إلى مجلس الأمن عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2016/780 و S/2017/744 و S/2018/678).

١٢ - وتحسين الظروف الاجتماعية عنصر مهم بالنسبة لتعاوننا في إطار تحديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧. وفي مثال على ذلك، عقب اعتماد خريطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن تسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم التقني إلى ٤١ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مجال تنفيذ خريطة الطريق. وقدم الصندوق دعما مماثلا في تنقيح الوثائق السياساتية الرئيسية المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية، أي خطة عمل مابوتو لتفعيل إطار السياسات القارية من أجل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، والاستراتيجية الصحية في أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠. كما تلقت حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال الدعم التقني والمالي من الصندوق.

١٣ - وتواصل الأمم المتحدة دعم جهود الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، تشارك رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في رئاسة الحوار الأول الرفيع المستوى للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن حقوق الإنسان في مقر الاتحاد الأفريقي، والذي تم التوصل إلى اتفاق خلاله بشأن جملة أمور منها التعاون من أجل إنشاء إطار للامتثال لحقوق الإنسان لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وإطار مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والمساءلة.

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

١٤ - تواصل الأمم المتحدة التعاون مع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بسبل منها المشاركة المنتظمة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. ويواصل الأمين العام للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية المشاركة في اجتماعات اللجنة السادسة التي تعقد في تشرين الأول/أكتوبر خلال أسبوع القانون الدولي، حيث يناقش المستشارون

القانونيون من عواصم الدول الأعضاء أعمال لجنة القانون الدولي، في جملة أمور. كما قام بزيارة إلى جنيف في تموز/ يوليه ٢٠١٧، وتبادل وجهات النظر مع أعضاء لجنة القانون الدولي. ويقوم مكتب المراقب الدائم عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية لدى الأمم المتحدة بتنظيم حلقات دراسية واجتماعات غير رسمية بشكل منتظم لتبادل الآراء مع ممثلي الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى بشأن أشخاص القانون الدولي.

رابطة أمم جنوب شرق آسيا

١٥ - خطت الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا خطوات هامة في إضفاء الطابع الرسمي على تعاونهما المؤسسي، ولا سيما مع اعتماد خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، واعتماد خطة العمل المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة بشأن البيئة وتغير المناخ (للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأجريتُ، أثناء مشاركتي في مؤتمر قمة الرابطة الحادي والثلاثين، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في مانيلا، مناقشاتٍ بناءة مع قادة الدول الأعضاء في الرابطة بشأن القضايا الإقليمية والدولية وبشأن سبل تحسين تنسيق عملنا الجماعي. وخلال الاجتماع التاسع المتكرر لقمة الأمم المتحدة والرابطة، الذي عُقد في مانيلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وكذلك خلال الاجتماع بين الأمم المتحدة ولجنة الممثلين الدائمين التابعة للرابطة، الذي عُقد في جاكرتا في نيسان/أبريل ٢٠١٨، استعرضت المنظمتان التقدم المحرز واتفقتا على سبيل للمضي قدماً في تحقيق تعاون أوثق.

١٦ - وتم تيسير التعاون العملي من خلال الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك من خلال وجود موظف اتصال تابع للأمم المتحدة لدى الرابطة في جاكرتا. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعاونها الوثيق مع الرابطة للتغلب على الحواجز التي تعترض سبيل التكامل الاقتصادي عن طريق تيسير التجارة والنقل والهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات.

١٧ - ومنذ عام ٢٠١٢، أدت الحوارات الإقليمية السنوية بين الرابطة والأمم المتحدة إلى إيجاد حيز إضافي لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في التصدي لتحديات السلام والأمن المشتركة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ركز الحوار الإقليمي الذي عُقد في كوالالمبور على دور المرأة في منع التطرف العنيف.

١٨ - وظلت الدول الأعضاء في الرابطة شركاء مهمين ومساهمين رئيسيين في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وشاركت الأمم المتحدة في حلقة العمل التي نظمها المنتدى الإقليمي للرابطة بشأن حفظ السلام في هانوي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وخلال اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بعمليات حفظ السلام ضمن اجتماع وزراء دفاع الرابطة المعزز الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في بالي، إندونيسيا، أعلنت الأمم المتحدة عن توسيع مشروع إقامة شراكة ثلاثية تمتد إلى منطقة الرابطة، اعتبارا من أواخر عام ٢٠١٨. ويوفر المشروع، الذي نُفذ أول ما نُفذ في أفريقيا، التدريب للبلدان المساهمة بقوات في مجالات تُعد ذات أهمية حيوية في تفعيل القدرات كالهندسة.

١٩ - وواصلت الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الرابطة في مجال نزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف، ومسائل الأمن عبر الحدود. وفي هذا الصدد، نظم كل من مركز الأمم

المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حلقات عمل إقليمية وأنشطة لبناء القدرات، وساعد على تنسيق تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظم المركز الإقليمي حلقة عمل لمناقشة أوجه التآزر بين الجهود المبذولة في المنطقة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وبين اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونا وثيقا مع أمانة الرابطة والدول الأعضاء فيها لدعم الجهود المبذولة لمنع والتصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والتعافي منها، بسبل منها تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث، واتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، الذي يستند إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود

٢١ - واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعاونها الطويل الأمد مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في جميع مجالات عملها المتصلة بالنقل. وتعاونتا أيضا في مجال تيسير التجارة، بسبل منها تقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات وعقد اجتماعات الخبراء. وساعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود على وضع استراتيجيتها الإقليمية لتيسير التجارة التي هي على وشك الاكتمال.

٢٢ - وعملت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) على نحو وثيق مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود لوضع وتنفيذ الخطط الرامية إلى تعزيز تجارة الأغذية الزراعية وذلك في أعقاب توقيع كتاب موافقة بينهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعملتا معا كذلك على إنشاء مركز تعاون إقليمي للنظم الغذائية المستدامة، على النحو المقترح في الإعلان المشترك لوزراء الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، الذي اعتُمد في اجتماع الوزراء المعقود في أيار/مايو ٢٠١٧ في اسطنبول، تركيا.

٢٣ - وعززت الأمم المتحدة أيضا تعاونها مع أمانة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ودولها الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بسبل منها الآليات الحكومية الدولية مثل المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

الجماعة الكاريبية

٢٤ - في أيار/مايو ٢٠١٨، حضرتُ افتتاح الدورة السابعة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في هافانا، مما أتاح لي الفرصة لإجراء مناقشات بناءة مع الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين في أمانة الجماعة الكاريبية والدول الأعضاء فيها. وقبل ذلك، عقد ممثلو منظومة الأمم المتحدة مع الجماعة الكاريبية اجتماعهم العام التاسع، في مقر الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٧. وبعد ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، شارك الأمين العام للجماعة الكاريبية في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي أجريته مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

٢٥ - وبناء على طلب من الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الاستشارية والتقنية في وضع وتطوير استراتيجية الجماعة لمكافحة الإرهاب التي اعتُمدت في شباط/فبراير ٢٠١٨. وبالمثل، ما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم توجيها ودعما تقنيا مشابها في استعراض استراتيجية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن. ويواصل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم المساعدة القانونية والسياساتية إلى الدول في منطقة البحر الكاريبي في تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نظم المركز الإقليمي، بالشراكة مع وكالة التنفيذ، أول ملتقى إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي بشأن علم المقذوفات الجنائي، في بورت أوف سبين.

٢٦ - وتشمل مجالات التعاون الأخرى تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة. وأتاحت الزيارة التي قمت بها إلى أنتيغوا وبربودا ودومينيكا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ فرصة لمعاينة الدمار الذي أحدثه إعصارا إيرما وماريا في منطقة البحر الكاريبي. وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الكاريبية مؤتمرا رفيع المستوى لإعلان التبرعات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في مقر الأمم المتحدة بهدف تعبئة التمويل الدولي والدعم التقني لإعادة الإعمار وبناء القدرة على الصمود في البلدان المتضررة. وجرى التعهد، خلال تلك المناسبة، بتقديم تبرعات تزيد على ١,٣ بليون دولار، والحصول على أكثر من بليون دولار في شكل قروض وتخفيف لعبء الديون. وفي إطار متابعة المؤتمر، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع أمانة الجماعة الكاريبية، على وضع إطار إقليمي للصمود يساعد على تيسير دمج مبادرات القطاعين العام والخاص من أجل دعم رؤية قادة الجماعة الكاريبية المتمثلة في جعل منطقة البحر الكاريبي أول منطقة في العالم قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وعمل برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشكل وثيق مع الوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث في تنفيذ استراتيجيتها الإقليمية الشاملة لإدارة الكوارث وإطارها للبرمجة للفترة (٢٠٢٤-٢٠١٤)، بسبل منها أنشطة بناء القدرات وتنمية القدرات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في الدول الأعضاء تمشيا مع إطار سِنداي. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة أيضا الدعم إلى الجماعة الكاريبية في تنفيذ استراتيجية الجماعة للأغذية والتغذية الإقليمية.

مبادرة أوروبا الوسطى

٢٧ - عملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشكل وثيق مع مبادرة أوروبا الوسطى بشأن مبادرة الوقود الأحيائي المتطور في سياق اقتصاد قائم على البيولوجيا الأحيائية، بدعم من الصندوق التعاوني لمبادرة أوروبا الوسطى ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مبادرة أوروبا الوسطى من خلال التبادل المنتظم للمعلومات في الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بشأن مشاريع ركزت على قدرة البلديات على التعامل مع الهجرة.

منظمة معاهدة الأمن الجماعي

٢٩ - قامت الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، بشكل منتظم بتبادل المعلومات والزيارات والمشاركة في المؤتمرات والعمليات التدريبية. وفي أيار/مايو ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أجرى موظفون من إدارة الشؤون السياسية مشاورات في موسكو مع نظرائهم في أمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي لمناقشة المسائل المتصلة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها والفرص المتاحة لتعزيز التعاون. وفي وقت لاحق في حزيران/يونيه ٢٠١٨، شاركت منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ممثلةً بنائب أمينها العام، في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي عقدتُه مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

٣٠ - وظلت ممثلتي الخاصة ورئيسة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى على اتصال بالأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي لمناقشة وتنسيق الجهود الوقائية المبذولة في آسيا الوسطى. وتحاورت الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي أيضا بصورة منتظمة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، بسبل منها تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات.

٣١ - ويشكل حفظ السلام مجالا هاما آخر من مجالات التعاون. وأتاحت زيارة قام بها وكيل الأمين العام للدعم الميداني إلى موسكو، في تموز/يوليه ٢٠١٧، فرصة لمناقشة سبل تعميق هذا التعاون. وعملت إدارة عمليات حفظ السلام مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن فرص التدريب، بناء على طلب قدمته منظمة معاهدة الأمن الجماعي بعد مشاركتها في حلقة عمل لرؤساء الشرطة عُقدت في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٣٢ - وفي غضون ذلك، تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي في إطار مبادرة ''الربط بين الشبكات'' لتعزيز التعاون العملياتي بين المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بإنفاذ القانون من أجل تيسير تبادل المعلومات الاستخبارية الجنائية، ودعم العمليات المتعددة الأطراف التي تستهدف جميع أشكال الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالمخدرات.

رابطة الدول المستقلة

٣٣ - خلال المشاورات التي أُجريت في موسكو في أيار/مايو ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أجرت إدارة الشؤون السياسية مناقشات بناءة مع اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، بمن فيهم الأمين التنفيذي، بشأن مسائل السلام والأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية والفرص المتاحة لمواصلة التعاون والتنسيق. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، شارك نائب الأمين التنفيذي للرابطة في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي أجريته مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

٣٤ - وظلت ممثلتي الخاصة ورئيسة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى على اتصال منتظم بالأمين التنفيذي للرابطة لتبادل الآراء وتنسيق الجهود الوقائية المبذولة في آسيا الوسطى. وتعاونت الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة أيضا من خلال حلقات العمل الإقليمية والمشاريع لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى.

٣٥ - وعلاوة على ذلك، تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع رابطة الدول المستقلة في إطار البروتوكول الموقع في تموز/يوليه ٢٠٠٥ مع اللجنة التنفيذية للرابطة بشأن تبادل المعلومات

والتعاون في المجالات المتصلة بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة والإرهاب الدولي في سياق التنمية المستدامة والأمن البشري.

جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية

٣٦ - واصلت الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية العمل على نحو وثيق لدعم الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة السياسية التي تشهدها غينيا - بيساو والحفاظ على السلام فيها. وظل ممثلي الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، على اتصال منتظم مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والشركاء متعددي الأطراف الآخرين لضمان تعبئة ومواءمة وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى غينيا - بيساو.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ولا سيما في مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، بسبل منها البحوث والأنشطة المشتركة وتطوير الأدوات الموجهة للمعلمين. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، خلال المنتدى العالمي الثامن للمياه في برازيليا، نظم البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو اجتماعا جانبيا أتاح فرصة للعمل مع الخبراء من جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية و منظمة الدول الإيبيرية - الأمريكية للتربية والعلم والثقافة بشأن الحاجة إلى بناء الجسور، ومواءمة الإجراءات المتعلقة بالبحث والتثقيف وبناء القدرات مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٨ - وقامت الوحدة التشغيلية التابعة لجامعة الأمم المتحدة المعنية بالحوكمة الإلكترونية القائمة على السياسات، وهي مركز فكر متفرغ مكرس للحوكمة الإلكترونية، في إطار الجهود الرامية إلى دعم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في مجال الحوكمة الرقمية، باستضافة اجتماع تقني في حزيران/يونيه ٢٠١٧ في غيمارايس، البرتغال، ركز على البرنامج الرقمي للجماعة. وقامت أيضا الوحدة التشغيلية المعنية بالحوكمة الإلكترونية القائمة على السياسات بتنفيذ مشروع لتحسين الخدمات العامة الإلكترونية في تيمور - ليشتي والدول الأفريقية الأعضاء في الجماعة.

٣٩ - وواصلت الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تعاونهما بشأن تعزيز تعدد اللغات واحترام التنوع اللغوي. وفي كل سنة، تستضيف الأمم المتحدة احتفالا بيوم اللغة والثقافة البرتغاليتين. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٨، شارك الأمين التنفيذي للجماعة معي في الاحتفال الذي عقد في مقر الأمم المتحدة.

مجلس أوروبا

٤٠ - أجرت الأمم المتحدة مشاورات منتظمة مع مجلس أوروبا. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، قمتُ بزيارة ستراسبورغ، فرنسا، واجتمعت بالأمين العام لمجلس أوروبا لمناقشة طائفة واسعة من المسائل منها منع نشوب النزاعات، والهجرة، ومكافحة الفساد، ومكافحة الإرهاب. وعلى مستوى العمل، أجرى موظفون من إدارة الشؤون السياسية محادثات مع نظرائهم في أمانة مجلس أوروبا والأجهزة الأخرى التابعة له في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في ستراسبورغ.

٤١ - وعززت الأمم المتحدة ومجلس أوروبا تعاونهما في مجالي حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا عقد اجتماعات تنسيقية سنوية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتحديد مجالات للتعاون على نحو أوثق. وأثناء الاجتماع التنسيقي العاشر الذي عقد

في جنيف في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بين المنظمتين، ناقش المشاركون حرية التعبير في العصر الرقمي ودور المدافعين عن حقوق الإنسان.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تعاون مجلس أوروبا والأجهزة التابعة له، ولا سيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن حالات اللجوء، بما في ذلك التدريب المشترك للقضاة والمحامين وصانعي القرار في مجال اللجوء وموظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أطلق مجلس أوروبا، بدعم من المفوضية، مرحلة جديدة (للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠) من جواز السفر الأوروبي لتقييم المؤهلات العلمية للاجئين، مما ييسر إدماج اللاجئين في المجتمعات الأوروبية عن طريق التعليم والعمل.

٤٣ - ولا يزال مجلس أوروبا يشكل شريكا هاما في النهوض بحقوق الطفل، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفي آذار/مارس ٢٠١٨، قامت مديرة اليونيسيف الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى والمنسقة الخاصة للاستجابة لأزمة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا بزيارة مقر مجلس أوروبا لمناقشة سبل تعزيز هذا التعاون، ضمن أمور أخرى.

٤٤ - ولا يزال مجلس أوروبا يساهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأبدى التزامه ببيان الصلات القائمة، حسب الاقتضاء، بين برنامجه للأنشطة وميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وبين أهداف التنمية المستدامة.

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

٤٥ - أجرت الأمم المتحدة مشاورات منتظمة وعقدت أنشطة مشتركة مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها من أجل معالجة قضايا السلام والأمن الإقليمية، على النحو المبين في تقاريري المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وشمل هذا التعاون المشاركة في أنشطة الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر والوساطة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشارك الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أيضا في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي عقدته مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٦ - وتعاونت اليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن تمكين الشباب ومشاركتهم في وسط أفريقيا. وفي ليبرفيل، خلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اشتركت حكومة غابون، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، واليونسكو، في عقد منتدى للشباب الأفريقي لثقافة السلام ومكافحة التطرف والعمل على إنشاء نظام إنذار مبكر في وسط أفريقيا. واعتمد المشاركون إعلانا يعرب عن التزامهم بمكافحة التطرف وتعزيز ثقافة السلام، وقدموا توصيات إلى الدول الأعضاء والشركاء المتعددي الأطراف.

منظمة التعاون الاقتصادي

٤٧ - اشترك منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وأمانة منظمة التعاون الاقتصادي في تنظيم اجتماع للخبراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في مقر منظمة التعاون الاقتصادي في طهران لاستكشاف سبل تعزيز مشاركة الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في الترتيب الدولي المتعلق بالغابات. وتنعكس المقترحات الرئيسية للمشاركين في خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، التي اعتمدتها الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٤٨ - وتواصل منظومة الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، مع قيام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بدعم إعداد إطار إقليمي في هذا الصدد لمنظمة التعاون الاقتصادي يتواءم مع إطار سِنداي. وبالإضافة إلى ذلك، عمل الكيانان معا بشكل وثيق فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمنتدى دون الإقليمي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في منطقة وسط آسيا وجنوب القوقاز، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في يريفان بشأن موضوع ''إنشاء منتدى متكامل للتنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود''.

٤٩ - وعملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن كثب مع منظمة التعاون الاقتصادي بشأن ربط شبكات النقل، بسبل من بينها مشروع ''تعزيز ربط شبكات النقل في جنوب ووسط آسيا''، الذي ساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع اقتراح بشأنه بتمديد شبكة النقل عبر ممر اسطنبول - طهران - إسلام أباد لتصل إلى ممر دلهي - كلكتا - داكا. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، شاركت أمانة منظمة التعاون الاقتصادي في حوار إقليمي ذي صلة في مجال السياسات عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك.

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

٥٠ - تواصل الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) المشاركة في مشاورات منتظمة. والتقيت بالأمين العام للإنتربول في شباط/فبراير ٢٠١٨ في نيويورك لمناقشة الفرص المتاحة لزيادة تعميق تعاوننا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، زار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مقر الإنتربول في ليون، فرنسا، وناقش مع الأمين العام للمنظمة تعزيز التعاون دعما لجهود الدول الأعضاء للتصدي للتهديدات المتعلقة بالجريمة عبر الوطنية والإرهاب.

٥١ - وعلى المستوى التنفيذي، تعد الإنتربول من الشركاء الهامين في مكافحة الإرهاب، وهي تتولى استعادة عناصر التراث الثقافي المسروقة وتعزيز قدرة مؤسسات إنفاذ القانون على منع الجرائم عبر الوطنية ومكافحتها. فعلى سبيل المثال، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول معا منذ أيار/مايو ٢٠١٦ على نحو وثيق من أجل بناء قدرة الدول على مكافحة الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية وتبادل المعلومات مع النظراء الإقليميين. وتشارك اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فريق خبراء الإنتربول المعني بالممتلكات الثقافية المسروقة، وقاموا بإعداد مبادرات مشتركة مع الدول الأعضاء، لا سيما في سياقات النزاعات.

٥٢ - وساهمت الإنتربول أيضا في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال عضويتها في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، واضطلعت

بأنشطة مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة بشأن منع الإرهاب، بسبل من بينها تطوير وتقديم وحدات للتعلم عبر الإنترنت وتقديم الدعم لتوسيع منظومة الإنتربول العالمية للاتصالات الشرطية على مدار الساعة، وهي I-24/7، في آسيا.

الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال

٥٣ - كان قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٣ المؤرخ في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، هو أول قرار على الإطلاق بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، وأدى اتخاذه إلى إنشاء إطار جديد لتعزيز المشاركة بين منظمتينا.

٥٤ - وتعمل كيانات شتى تابعة للأمم المتحدة حاليا مع اللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، وهيئاته الفرعية، والدول الأعضاء فيه بشأن مجموعة من القضايا. ويتعاون مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال في مجالات حماية البيئة وإدارة الموارد المائية، وكذلك جمع البيانات ونشرها والإنذار المبكر، بما يتماشى مع مذكرة تفاهم وقعت في آذار/مارس ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون الكيانان في تقديم الدعم للعمل المستمر للخبراء الوطنيين في مجال وضع استراتيجية إقليمية شاملة للمياه في آسيا الوسطى.

٥٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومتطوعو الأمم المتحدة، استنادا إلى برنامج مشترك للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، برنامجا مشتركا ثانيا للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، من أجل بناء قدرة المجتمعات المحلية المتضررة من كارثة بحر الآرال، بالشراكة مع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين والمحليين.

المنظمة الدولية للهجرة

٥٦ - وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٩٦، الذي وافقت فيه على مشروع الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، وقع الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة على الاتفاق في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين. ونتيجة لذلك، انضمت المنظمة الدولية للهجرة إلى منظومة الأمم المتحدة بوصفها منظمة ذات صلة. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة بشكل وثيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي بلغ مرحلة حاسمة مع اختتام المفاوضات الحكومية الدولية في تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن مشروع نص الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

٥٧ - وجرى تعزيز التعاون المذكور أعلاه في الميدان. فعلى سبيل المثال، كانت المنظمة الدولية للهجرة شريكا مُنفِّذا رئيسيا في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، وذلك في عدد من عمليات السلام، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، وكوت ديفوار، ومالي.

المنظمة الدولية للفرنكوفونية

٥٨ - تمشيا مع الجهود المبذولة لتعزيز التشاور والتنسيق مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، التقيت بأمينها العام في آذار/مارس ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨ في نيويورك لمناقشة التطورات السياسية والأمنية

في البلدان الناطقة بالفرنسية والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. والتقيت أيضاً بمجموعة سفراء البلدان الفرنكوفونية في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٨ لمناقشة تعدد اللغات في سياق جهود الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وبعد ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، شارك الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي أجريته مع رؤساء المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات.

٥٩ - ونسقت الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية جهود الدبلوماسية الوقائية والوساطة في العديد من البلدان الناطقة بالفرنسية، بما في ذلك تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وغينيا، وتعاونتا في مجال المساعدة الانتخابية في بنن وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا ومدغشقر.

٦٠ - وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني العمل عن كثب مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية لدعم المبادرات الرامية إلى زيادة مساهمات قوات وأفراد البلدان الناطقة بالفرنسية في عمليات حفظ السلام. وتشمل الأنشطة التي جرت مؤخرا في هذا الصدد الدورة الثالثة لتنمية المهارات القيادية لكبيرات ضابطات الشرطة، التي عُقدت في داكار في أيار/مايو ٢٠١٨، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي وحكومة السنغال والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حزيران/يونيه ٢٠١٨، شاركت إدارة الدعم الميداني، بالتعاون مع منسقة الأمم المتحدة لتعدد اللغات، مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية في عملية توعية لإبراز فوائد تعدد اللغات في الميدان وفرص العمل للناطقين بالعربية والفرنسية والإسبانية.

٦١ - وتعاونت منسقة تعدد اللغات وشبكة جهات التنسيق لتعدد اللغات مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية من أجل تعزيز تعدد اللغات في جميع أعمال وعمليات الأمانة العامة للأمم المتحدة، بسبل من بينها إجراء مناقشة تفاعلية بشأن تعدد اللغات في يوم اللغة الفرنسية في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧.

٦٢ - وواصلت الأمم المتحدة أيضا التعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية بشأن مشاركة الشباب وتمكينهم، بما في ذلك خلال منتدى الشباب السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وضمن مبادرة لمنع التطرف المصحوب بالعنف من خلال التعليم.

المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٣ - وقعت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اتفاقا إطاريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لتعزيز تعاونهما التقني والمؤسسي، وذلك أساسا في مجالات تنمية البنية التحتية والنقل والخدمات اللوجستية. ووفقا لذلك الاتفاق، نظم الكيانان حلقات عمل مشتركة لتعزيز التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، تعاونت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع عدد من كيانات الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في جهودها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة. وتعد المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شريكا هاما أيضا في تنفيذ خطة العمل الإقليمية لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في الأمريكيتين، من خلال سبل منها المنصة الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكيتين.

جامعة الدول العربية

٦٤ - في آذار/مارس ٢٠١٧، شاركتُ في قمة جامعة الدول العربية في عمّان، حيث دخلتُ في مناقشات بناءة مع الزعماء بشأن طرق مواجهة التحديات المشتركة وتعزيز شراكتنا. وتمكنتُ من مواصلة تلك المناقشات مع الأمين العام لجامعة الدول العربية خلال الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي عقدته مع رؤساء المنظمات الإقليمية و المنظمات الأخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعقدت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية اجتماعهما العام الرابع عشر للتعاون في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز وسبل المضي قدما لتوثيق التعاون.

٦٥ - وواصلت الأمم المتحدة جهودها لفتح مكتب اتصال لدى جامعة الدول العربية في القاهرة، بالتشاور مع وزارة الخارجية المصرية، عقب توقيع البروتوكول المتعلق بتعديل نص اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ من جانب الأمينين العامين لكلتا المؤسستين.

٦٦ - وعلى المستوى التنفيذي، دعمت الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لتعزيز قدراتها فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وإدارتها والوساطة والتفاوض وحفظ السلام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، دعت جامعة الدول العربية الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي إلى إجراء مشاورات غير رسمية بهدف تعزيز قدراتها التشغيلية. كما كانت جامعة الدول العربية شريكا هاما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٦٧ - وواصلت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الحفاظ على اتصالات وثيقة فيما يتعلق بالأوضاع المتعلقة تحديدا بكل بلد وبالمنطقة، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال وليبيا واليمن وفيما يتعلق بقضية فلسطين. ففي ليبيا، على سبيل المثال، عمل ممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية والأعضاء الآخرين في اللجنة الرباعية (أي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي) في تنسيق الجهود لدعم العملية السياسية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، اجتمعت اللجنة الرباعية في القاهرة لاستعراض التطورات في الوضع السياسي والأمني العام في ليبيا منذ اجتماعها الأخير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في نيويورك، ولزيادة تنسيق جهودها في هذا الصدد.

٦٨ - وعززت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تعاونهما أيضا بشأن القضايا المتعلقة بالمياه. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عقدت المنظمتان ووكالاتهما المتخصصة اجتماعهما القطاعي الثالث عشر في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة لتناول مسألة المحافظة على الموارد المائية وإدارتها في المنطقة العربية.

٦٩ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعزيز تعاونها مع اللجنة العربية لحقوق الإنسان، بسبل من بينها المشاورات والأنشطة المشتركة وبرنامج الزمالات الذي تقدمه المفوضية لموظفي آليات حقوق الإنسان الإقليمية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، نظمت المفوضية واللجنة العربية لحقوق الإنسان اجتماعاً تشاورياً في القاهرة بشأن وضع استراتيجية عربية لحقوق الإنسان.

٧٠ - وبالمثل، كان هناك تعاون متزايد في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بعد التوقيع في آذار/مارس ٢٠١٦ على مذكرة تفاهم بين جامعة الدول العربية ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وعملا بذلك الاتفاق، استضافت جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكتب اجتماعا في آذار/مارس ٢٠١٨ في القاهرة من أجل

مناقشة التقدم المحرز في التشريعات والسياسات وأفضل الممارسات ومن أجل تحديد مجالات إضافية يمكن تحقيق إصلاحات فيها.

٧١ - وكانت جامعة الدول العربية شريكا مهما في مواجهة التحديات العالمية للاجئين والهجرة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وقعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية مذكرة تفاهم لتعزيز تعاونهما والمشاركة في الجهود المشتركة لتنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. وفي إطار الحملة العشرية للقضاء على انعدام الجنسية، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية مؤتمراً وزارياً في تونس في شباط/فبراير ٢٠١٨ بشأن موضوع ''الانتماء والهوية القانونية'' تحت رعاية الرئيس التونسي.

٧٢ - كما عمل تحالف الأمم المتحدة للحضارات بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية، بسبل من بينها دعم برنامج الزمالة التابع للتحالف وتنفيذ الخطة الاستراتيجية العربية الموحدة لتحالف الحضارات (٢٠١٦-٢٠١٩).

منظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

٧٣ - في شباط/فبراير ٢٠١٧، عقدت إدارة الشؤون السياسية مشاورات مع الأمين العام لمنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في نيويورك، ركزت على جملة أمور منها التكامل الإقليمي الجاري، وتعزيز الديمقراطية، وجهود الوساطة في المنطقة الأوروبية، والفرص المتاحة لتعزيز التعاون بين المنظمتين في مجالي الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات.

٧٤ - وواصلت الأمم المتحدة أيضا العمل مع الدول الأعضاء في المنظمة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من أجل التوصل إلى حلول مستدامة للأزمات التي تؤثر على المنطقة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، سافرتُ إلى كييف لمناقشة الحالة في أوكرانيا مع السلطات الوطنية.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٧٥ - شاركت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مشاورات منتظمة لمناقشة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، شارك الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي نظمتُه مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وأطلعت ممثلتي الخاصة ورئيسة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا بانتظام رؤساء بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وسط آسيا على الحالة في المنطقة.

٧٦ - وساهم مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا، الذي يمثل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، في تعزيز التعاون بشأن مسائل السلام والأمن، بما في ذلك ما يتعلق بالحالات القطرية والإقليمية في جنوب القوقاز (من خلال مباحثات جنيف الدولية بشأن جورجيا)، وغربي البلقان، ومولدوفا، وأوكرانيا. وفي الوقت نفسه، واصل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط

آسيا الاستعانة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا.

٧٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وقعت إدارة الدعم الميداني وأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رسائل تفاهم تحدد ترتيبات تعاونية رسمية في مجالات المشتريات، والتدريب، ونظم المعلومات الجغرافية المكانية.

منظمة الدول الأمريكية

٧٨ - عقدت إدارة الشؤون السياسية وأمانة منظمة الدول الأمريكية اجتماعهما الثامن ''بين الدوائر الإدارية'' في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في مقر المنظمة بواشنطن العاصمة، لمناقشة جملة أمور منها تقديم الدعم للسلام والعمليات السياسية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب. واستكشفتا أيضا الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الثلاثي الأطراف بين منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية والأمم المتحدة. وشاركت منظمة الدول الأمريكية، التي يمثلها أمينها التنفيذي للتنمية المتكاملة، في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي عقدته مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٧٩ - وواصلت الأمم المتحدة التعاون مع منظمة الدول الأمريكية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في هايتي، من خلال جهات منها المجموعة المحورية في بور - أو - برانس، هايتي، وهي آلية معنية بالتنسيق السياسي ترأسها ممثلتي الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

٨٠ - وعززت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية أيضا التعاون في مجالات مكافحة المخدرات ومنع وقوع الجريمة والعدالة الجنائية. وتعاونت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تبادل البيانات والتحليلات وفي إقامة منصات إلكترونية بشأن المسائل المتصلة بالعدالة والجريمة والمخدرات. وفيما يتعلق بشؤون نزع السلاح، عقد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، حلقة دراسية إقليمية مشتركة في ليما في نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

منظمة التعاون الإسلامي

٨١ - حافظت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي على الاتصالات الوثيقة فيما يتعلق بالحالات القطرية والإقليمية، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية واليمن وقضية فلسطين. وقد التقيت الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لمناقشة التطورات الإقليمية والدولية، وسبل تعزيز التعاون فيما بيننا.

٨٢ - وعلى المستوى العملي، قامت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي بتحسين عمليات التبادل ''بين الدوائر الإدارية'' وزيادة المشاركة المتبادلة في الاجتماعات. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، عقدت إدارة الشؤون السياسية ومنظمة التعاون الإسلامي جلسة لتبادل الأفكار بشأن الشرق الأوسط في مقر المنظمة بجدة. ودعمتا أيضا تنظيم مؤتمرين دوليين حول مسألة القدس تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تموز/يوليه ٢٠١٧ في باكو، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨

في الرباط. وفي وقت لاحق، عقدت الأمم المتحدة والمنظمة اجتماعهما التعاوني العام الرابع عشر في تموز/يوليه ٢٠١٨ في الرباط لاستعراض التقدم المحرز واستكشاف فرص تعزيز التعاون. وعلاوة على ذلك، قام مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بإرساء التعاون المنتظم مع أمانة منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأطلع المكتب اللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨ على مسائل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.

٨٣ - وعلى المستوى التقني، تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعاونا وثيقا مع الهيئات الفرعية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. وشمل التعاون تنظيم المؤتمر العربي حول خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية، الذي عقد في أنقرة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وحلقة عمل بشأن تنفيذ إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عقدت في بيروت في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٨٤ - وواصلت اليونسكو التعاون الوثيق مع منظمة التعاون الإسلامي في المقام الأول من خلال المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، تمشيا مع إطار الاتفاق الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ووقع مكتب اليونسكو في الرباط اتفاقا مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في أيار/مايو ٢٠١٧ لتعزيز التعاون بشأن تغير المناخ وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨٥ - وأخيرا، دعمت منظمة التعاون الإسلامي أعمال تحالف الأمم المتحدة للحضارات، بسبل منها برنامج الزمالات وحركة الشباب العالمية من أجل تحالف الحضارات.

منتدى جزر المحيط الهادئ

٨٦ - عززت الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ مشاركتهما، بسبل منها عقد اجتماعات منتظمة على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة ومؤتمرات قمة منتدى جزر المحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المنتدى، الذي يمثله نائب أمينه العام، في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي عقدته مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٨٧ - وعلى المستوى التنفيذي، واصلت الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ والمؤسسات المرتبطة به في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا. وتعاونت أمانة المنتدى مع مختلف كيانات الأمم المتحدة من أجل تيسير عقد اجتماع تحضيري إقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في نوكو ألوفا في حزيران/يونيه ٢٠١٨. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في إطار التحضير للاستعراض الرفيع المستوى للمسار، المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. واضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع الأمانة العامة للمنتدى، بأدوار رئيسية في فرقة العمل الإقليمية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، التي وضعت خريطة طريق للتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ وأقرها قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في عام ٢٠١٧.

٨٨ - وتشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة كأعضاء

نشـطين في الفريق العامل للشـؤون الجنسـانية التابع لمجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، الذي يدعم تنفيذ إعلان قادة منطقة المحيط الهادئ بشأن المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنه. وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأمانة المنتدى في دعم الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في منطقة المحيط الهادئ ودعمت الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها، بسبل منها مبادرة ''برلمان الممارسة'' التي تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ من خلال أنشطة بناء المهارات.

٨٩ - وتعاون مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ تعاونا وثيقا مع منتدى جزر المحيط الهادئ من أجل تعزيز تنفيذ الصكوك المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ونظم المركز أيضا حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في أبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لتعزيز الحوار بشأن متطلبات معاهدة تجارة الأسلحة.

منظمة شنغهاي للتعاون

٩٠ - في حزيران/يونيه ٢٠١٧، حضرتُ مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون في أستانا، وشاركتُ في مناقشات بناءة مع القادة بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن، بينما قامت نائبة الأمين العام بتمثيل الأمم المتحدة في مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون المعقود في عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت ممثلتي الخاصة ورئيسة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا اتصالات منتظمة مع قيادة منظمة شنغهاي للتعاون بشأن التطورات السياسية والأمنية في المنطقة. وشارك الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي عقدته مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٩١ - وعلى المستوى التنفيذي، عززت الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي التعاون فيما بينهما في مجالي مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. وعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا ومكتب مكافحة الإرهاب مع الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، بسبل منها اجتماعات الخبراء وحلقات العمل الإقليمية، من أجل تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٩٢ - وعزز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعاونه مع منظمة شنغهاي للتعاون عن طريق الاجتماعات المنتظمة والمشاركة المتبادلة للخبراء في الدورات التدريبية وحلقات العمل الإقليمية. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة شنغهاي للتعاون مناسبة جانبية رفيعة المستوى في الدورة الحادية والستين للجنة المخدرات، عقدت في فيينا، لمناقشة الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات غير المشروعة، واستكشاف الفرص المتاحة لتوثيق التعاون في هذا الصدد. وشملت مجالات التعاون الأخرى منع الجريمة السيبرانية ومكافحتها، بسبل منها فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالجريمة السيبرانية، الذي تشغل فيه منظمة شنغهاي للتعاون مركز المراقب.

٩٣ - وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم المالي والتقني من أجل وضع اتفاق حكومي دولي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشأن تيسير النقل الدولي البري، دخل حيز النفاذ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي وقت لاحق، اضطلع الكيانان بأنشطة مشتركة لدعم تنفيذ ذلك الاتفاق وتيسير التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

٩٤ - وفي عام ٢٠١٨، وقعت اليونسكو ومنظمة شنغهاي للتعاون مذكرة تفاهم من أجل توفير إطار للتعاون يركز بشكل خاص على قرار الجمعية العامة ١٠٤/٦٧ بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. وسيتم تطوير التعاون في مجالات التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات والمعلومات من أجل تعزيز السلام والتنمية المستدامة والحوار بين الثقافات.

ثالثا - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٩٥ - يعمل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، مع التركيز بوجه خاص على تمكين المرأة.

٩٦ - ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عضو في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة وتشارك في رئاسة فريقها العامل المعني بمنع الهجمات الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها. وفي إطار الفريق العامل، يواصل الكيانان تنفيذ مشروع عالمي لضمان التنسيق الفعال للعمليات والاتصالات في حالة وقوع هجمات كيميائية وبيولوجية.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٩٧ - شهد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى عمقا وتنوعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير على المستويات الاستراتيجية والسياساتية والتنفيذية. وتتسم منظماتنا نفسها بالتنوع مع اختلاف الولايات والعضويات. بيد أن خططنا الموضوعية تتلاقى على نحو متزايد في المجالات الرئيسية للسلام والأمن والتنمية المستدامة والعمل الإنساني وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، فإننا نتشارك في التزام عميق بتعددية الأطراف الفعالة والقائمة على القواعد.

٩٨ - وتضطلع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى بدور رئيسي في مجال الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة والوساطة، ومنع التطرف العنيف، وحفظ السلام، وبناء السلام، والتنمية الطويلة الأجل. ولذلك، يجب علينا أن نركز على زيادة التعاون مع تلك الكيانات من أجل الحفاظ على السلام، بسبل منها التشاور المنتظم، وتعزيز تبادل المعلومات، وتحسين التنسيق والنهج والأنشطة المشتركة.

٩٩ - وكما أشرت في مقدمة هذا التقرير، فإن التحديات التي نواجهها معقدة ومتعددة الأبعاد ومترابطة وتتسم بمستوى مرتفع من عدم إمكانية التنبؤ. وفي إطار السعي للتصدي لها، يجب علينا أن نعالج دوافعها أيضا، بما في ذلك انعدام الفرص الاقتصادية والتهميش والإقصاء والتمييز. ويجب علينا أيضا تمكين النساء والفتيات، فضلا عن تسخير خيال الشباب في إقامة مجتمعات مستقرة وقادرة على الصمود. ويجب أن تكون سبل العيش البديلة، واحترام حقوق الإنسان، وحلول الفقر، وانعدام الأمن البشري جزءا من الحل، وتوفر خطة عام ٢٠٣٠ إطارا توجيهيا في هذا الصدد.

١٠٠ - وبغية مواصلة تعزيز علاقات العمل بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين، يتعين علينا إعطاء الأولوية لزيادة التعاون الفعال والتعاون العملي. وعلى الصعيد الاستراتيجي، بينما اضطلعنا بالكثير من العمل لتعزيز التنسيق فيما بيننا، فإن بإمكاننا زيادة الاستفادة مما نتمتع به من مزايا نسبية وتحسين نظمنا من أجل التشاور، ولا سيما عندما تعمل عدد من المنظمات في المجال نفسه أو بشأن المسألة نفسها. وينبغي لنا أيضا أن نواصل بناء وتوسيع آليات التعاون الثنائي الأطراف، وفي بعض الحالات التعاون الثلاثي الأطراف، التي تمثل العمود الفقري لمعظم ما يمكن أن ننجزه معا في الميدان. وفي جميع المجالات، يجب علينا التمسك بالمبادئ الأساسية للتعاون، وهي الثقة والتواصل الجيد.

١٠١ - وانطلاقا من روح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، هناك حاجة في العصر الحديث لأن تواصل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى العمل نحو إقامة ''شبكة'' لتعددية الأطراف أكثر فعالية. ولن نتمكن من تعزيز قدراتنا إلا بالعمل معا على منع النزاعات والأزمات الأخرى التي تهدد البشرية وإيجاد حل لها، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يحقق صالح الشعوب التي نتعاون في خدمتها.